

الاستعراض الدوري الشامل (اليمن)

الدورة الرابعة، الجلسة السادسة والأربعين (أبريل – مايو 2024)

تاريخ التقديم: 9 أكتوبر 2023

المقدمون:

مفكرة لحقوق الإنسان: منظمة مستقلة تدافع عن حقوق الإنسان في اليمن من خلال تعزيز التعاون بين الفاعلين في حقوق الإنسان، والمناصرة، وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وبناء قدرات المنظمات والفاعلين في مجال حقوق الإنسان. مفكرة هي محفز يعمل بالشراكة مع المجتمع المدني على مستوى المجتمعي والمحلي والدولي لتعزيز التأثير الجماعي وتحقيق تمتع الجميع بحقوق الإنسان للجميع.

جهة الاتصال: نهى العريقي - nalariki@humanrightsagenda.org



humanrightsagenda.org

رابطة أمهات المختطفين: منظمة حقوقية يمنية. وقد تشكلت بشكل أسامي من أمهات وزوجات وقربيات المختطفين والمخفيين قسراً، إلى جانب الناشطات في مجال حقوق الإنسان. التركيز الرئيسي للرابطة هو قضية المختطفين والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز.

جهة الاتصال: أمة السلام الحاج - abductees2015@gmail.com



<https://ama-ye.org>

مسألة لحقوق الإنسان: منظمة يمنية غير حكومية غير ربحية تدافع عن حقوق الإنسان وحمايتها، من خلال رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، ودعم الضحايا والسعي إلى إنصافهم، ومحاسبة مرتكبيها والأطراف المسؤولة عن الانتهاكات من أجل وقف هذه الانتهاكات وضمان عدم تكرارها.

جهة الاتصال: الحسين صولان - hosawlan@musaala.org



<https://musaala.org/en>

مؤسسة ضمير للحقوق والحريات: منظمة يمنية حقوقية مقرها محافظة شبوة. تدافع ضمير عن حقوق الإنسان من خلال توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والدفاع عن حقوق الضحايا.

جهة الاتصال: ناصر الخليفي - wwfg65@gmail.com



الباب الأول: ملخص

1. اندلع النزاع المسلح في اليمن مع استيلاء جماعة أنصار الله "الحوثيين" بالقوة على صنعاء، في سبتمبر 2014، بدعم من الرئيس السابق علي عبد الله صالح. واستمرت الجماعة، بمساعدة صالح، في التوسع جغرافياً والسيطرة على مؤسسات الدولة. كما فرضت إقامة جبرية على رئيس الجمهورية حينها (عبدربه منصور هادي)، الذي تمكن من الفرار إلى عدن معلناً عنها عاصمة مؤقتة للبلاد، وسرعان ما اضطر لمغادرتها بعد سيطرة قوات صالح- الحوثي عليها في مارس 2015. وفي الشهر ذاته أعلنت المملكة العربية السعودية عن تدخل عسكري بناءً على طلب من الرئيس هادي في إطار تحالف عسكري انضمت له تسعة بلدان أخرى. وقادت حملة جوية تبعتها عمليات عسكرية برية، لاحقاً، في مناطق مختلفة من البلاد.¹ تواصلت الأعمال العدائية بمستويات متفاوتة منذ ذلك الحين ناجماً عنها آثاراً خطيرة على المدنيين. ارتكبت فيها جميع أطراف النزاع اليمني انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
2. ازداد مشهد النزاع ثنائي القطب اضطراباً بشكل مستمر، بين الحكومة اليمنية والتحالف من جهة وجماعة أنصار الله (الحوثيون) والقوات الموالية للرئيس السابق (صالح) من الجهة الأخرى، وذلك بسبب تغير الولاءات وتفكك الفصائل وانتشار الجماعات المسلحة العاملة بالوكالة.² فعلى سبيل المثال تصاعد التوتر في صنعاء ليتطور إلى اشتباك مسلح، بين جماعة أنصار الله والقوات المنحازة للرئيس السابق صالح، لينتهي بمقتل الأخير على يد حليفه السابق في ديسمبر 2017. وفي الجانب الآخر، رسخت الإمارات العربية المتحدة نفوذها على جنوب اليمن عبر إنشاء جماعات مسلحة موالية لها تحارب بالوكالة، قامت في أحيان كثيرة بأعمال عدائية ضد الحكومة اليمنية.
3. في أبريل 2022، استطاع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن من تيسير هدنة بين أطراف النزاع في اليمن لمدة شهرين شملت فتح مطار صنعاء وتخفيف القيود عن ميناء الحديدة، وتم تجديد الهدنة مرتين تمتد لشهرين في كل تجديد.³ ومنذ انتهاء الهدنة في أكتوبر 2022، انحسرت العمليات العسكرية بشكل ملحوظ، عدا أن انتهاكات حقوق الإنسان مازالت مستمرة بالرغم من ذلك.⁴
4. يتفاقم الأثر المدمر للنزاع بانعدام الأمن الغذائي، ومحدودية إمكانية الحصول على الرعاية الطبية، إضافة للقيود على الواردات من السلع الأساسية. خلافاً للآثار المدمرة على حياة المدنيين، الناجمة عن انقطاع مرتبات القطاع العام وانقسام المؤسسات المالية والعملات الورقية بعد نقل البنك المركزي إلى عدن. وكان مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أعتبر أن اليمن

1 "تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الذي يتضمن النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المستقلين وموجزاً للمساعدة التقنية التي قدمتها المفوضية السامية للجنة التحقيق الوطنية"، 17 أغسطس 2018، فريق الخبراء البارزين المعني باليمن، الفقرات 17 و18، https://ap.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?si=A/HRC/39/43.

2 الحاشية رقم 1، الفقرة رقم 23.

3 "مبادرة من الأمم المتحدة لإبرام هدنة مدتها شهران"، أبريل/نيسان 2022، مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، <https://osesgy.unmissions.org/united-nations-initiative-two-month-truce-0>.

4 "عام قائم على الرغم من الهدنة: إحاطة صحفية عن حالة حقوق الإنسان في اليمن للعام 2022"، 5 يناير/ كانون الثاني 2023، مواطنة لحقوق الإنسان، <https://mwatana.org/annualbreif2022/>.

تواجه أكبر أزمة إنسانية في العالم، منذ مارس 2017. وفي الوقت الحالي، هناك 21.6 مليون يمني، من بين 29.3 مليون نسمة بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، من بينهم 17.3 مليون بحاجة ماسة لها. وتمتد الاحتياجات عبر كل القطاعات بما في ذلك الصحة والغذاء والمياه والحماية والتعليم.⁵

⁵ "خطة الاستجابة الإنسانية لليمن 2023"، 25 يناير 2023، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، <https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-humanitarian-response-plan-2023-january-2023-enar>.

الباب الثاني: انتهاكات حقوق الإنسان

الفصل الأول: الهجمات التي تمس المدنيين والأعيان المدنية

5. منذ إعلان التحالف العربي انطلاق حملته الجوية في اليمن في 26 مارس 2015 بطلب وموافقة من الحكومة اليمنية، شن أكثر من 23000 غارة جوية في اليمن، تضرر منها بشكل مباشر 18000 مدني بين قتل وجرح.⁶ طالت الهجمات الجوية الأحياء المكتظة بالسكان، الأسواق، المستشفيات، المدارس، الأعراس، مجالس العزاء، حافلات المدارس وقوارب الصيد والبنى التحتية ومصادر وإمدادات الغذاء والماء والطاقة.
6. إن العيش في بلد يتعرض لمتوسط 10 غارات جوية في اليوم سلب ملايين اليمنيين الأمان. وعلى الرغم من تذبذب وتيرة وشدة الضربات الجوية على مدار السنوات الأربع الماضية، ودخول أطراف النزاع في هدنة لمدة ستة أشهر بدأت في أبريل 2022، واستمرت بشكل غير معلن حتى تاريخ كتابة التقرير. غير أن الهجمات الجوية كانت بشكل متواتر ذات أثر مدمر على المدنيين. وأخفقت، على نحو منتظم، في الوفاء بالتزامات من أجل اتخاذ جميع التدابير الممكنة لحماية المدنيين، من آثار الأعمال العدائية، واحترام مبادئ التمييز والتناسب والاحتياطات. ويُعد ذلك انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني وفي حالات عديدة يمكن أن يرقى لجريمة حرب.⁷ وبرر فريق تقييم الحوادث المشترك المنشأ من قبل التحالف، بشكل متكرر، العديد من الهجمات على أنها "خطأ تقني" دون أن يؤدي ذلك إلى تغييرات واضحة ضمن إجراءات التحالف في قواعد الاشتباك.⁸
7. في 21 يناير/كانون الثاني، استهدفت هجمة جوية للتحالف مركز احتجاج يسيطر عليه الحوثيون في محافظة صعدة. بعد الهجمة الجوية على المنشأة، أطلقت قوات الحوثيين التي تحرسها النار على المحتجزين الذين حاولوا الفرار من الموقع. نتج عن الهجمة ما لا يقل عن 82 قتيل و162 جريح. وبحسب الطاقم الطبي، أصيب 16 من القتلى و35 من الجرحى بطلقات نارية. أفاد محتجز أن المنشأة كانت تضم قسماً للأطفال المحتجزين وأن 3 أطفال على الأقل كانوا من ضحايا الهجمة.⁹
8. لم تكن الهجمات البرية، هي الأخرى، مراعية لمبادئ القانون الدولي الإنساني، استمرت أطراف النزاع في شن هجمات برية عشوائية وغير متناسبة، ألحقت أضراراً بالمدنيين. ولم يتورع أطراف النزاع عن التمرکز والاحتماء بالمدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك تنفيذ أعمالاً عدائية من أحياء مأهولة بالسكان. ما جعل ملايين المدنيين وممتلكاتهم عرضة للخطر، ونجم عن ذلك بالفعل قتل وجرح العديد من المدنيين، وإلحاق أضرار جسيمة بالممتلكات العامة والخاصة، والبنى التحتية الحيوية، والمدارس والمستشفيات ومصادر وإمدادات الغذاء والماء والطاقة. واستخدمت أطراف النزاع في معظم الهجمات أسلحة غير دقيقة التوجيه ومفرطة الأثر، وفي حالات متواترة لم تكن موجهة إلى هدف عسكري محدد، مستهدفة في حالات كثيرة أسواقاً

⁶ وفقاً لمشروع بيانات اليمن، قُتل ما مجموعه 8772 مدنياً وجُرح 9841. متاح على <https://yemendataproject.org/>.

⁷ "أمة منسية: نداء للبشرية لإنهاء معاناة اليمن"، 14 أيلول/سبتمبر 2021، فريق خبراء الأمم المتحدة البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن (فريق الخبراء)، فقرة رقم 20، <https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2021/09/un-group-eminent-international-and-regional-experts-yemen-presents-its?LangID=A&NewsID=27458>.

⁸ الحاشية رقم 7، فقرة رقم 23.

⁹ "اليمن: الهجمات السعودية والإماراتية الأخيرة استهدفت مدنيين"، 18 أبريل 2022، هيومن رايتس واتش ومنظمة مواطنة لحقوق الإنسان، <https://www.hrw.org/ar/news/2022/04/18/yemen-latest-round-saudi-uae-led-attacks-targets-civilians>.

وأحياء مكتظة بالسكان، دون اتخاذ الاحتياطات الممكنة لتقليل الخسائر في صفوف المدنيين، ما ضاعف من حركة النزوح بحثاً عن أماكن آمنة¹⁰

9. خلال الأربع السنوات الماضية شنت أطراف النزاع ما لا يقل عن 386 هجمة برية عشوائية أو غير متناسبة أودت بحياة 364 مدني وجرحت 1032 آخرين، مُلحقة أضراراً بالمنشآت والممتلكات العامة والخاصة. تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيون) المسؤولية عما لا يقل عن 204 هجمة، وتتحمل قوات تابعة أو موالية للحكومة اليمنية مسؤولية 40 هجمة وتتحمل قوات حرس الحدود السعودية المسؤولية عن 52 هجمة، كما يتحمل المجلس الانتقالي الجنوبي وتشكيلات عسكرية غير حكومية أخرى مدعومة من الإمارات المسؤولية عن 47 هجمة برية.¹¹

الفصل الثاني: استخدام الألغام والأجسام القابلة للانفجار

10. في عملية زراعة ألغام أرضية هي الأكبر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبتقدير يزيد عن ثلاثمائة ألف لغم أرضي، لم تتورع جماعة أنصار الله (الحوثيون) عن استخدام الألغام والأجسام المتفجرة على نطاق واسع.¹² بحسب تحقيقات فريق الخبراء فإن الجماعة هي المسؤولة بشكل حصري وثابت عن زراعة الألغام، دون إجراءات تسييح أو عمل علامات تحذيرية للمدنيين. وفي حالات متكررة لم تحفظ الجماعة خرائط بالألغام التي قامت بزراعتها.¹³ متسببة في تفاقم انعدام الأمن الغذائي.¹⁴ وُزعت الألغام في طرق ساحلية ومزارع وأراضي رعي، وبالقرب من مصادر المياه، ما قلص من فرص وصول الصيادين والمزارعين والرعاة إلى مصادر الغذاء والمياه.¹⁵

11. في يوم الإثنين، 13 سبتمبر/أيلول، 2021، ما يقارب الساعة 5:30 مساء انفجر لغم أرضي زرعه جماعة أنصار الله (الحوثيين)، في منطقة القطايا، مديرية الخوخة، محافظة الحديدة، بسيارة بيك أب مما أدى إلى إصابة 32 مدنياً، بينهم 24 طفلاً، وسبع نساء.¹⁶

10 "بلد يتداعى: حالة حقوق الإنسان للعام 2021"، 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، منظمة مواطنة لحقوق الإنسان، صفحة رقم 50، <https://mwatana.org/falling-apart/>.

11 راجع، الحاشية رقم 4؛ والحاشية رقم 10، صفحة رقم 50؛ و "مأساة بلا عدالة: حالة حقوق الإنسان للعام 2020"، 29 سبتمبر/أيلول 2021، منظمة مواطنة لحقوق الإنسان، صفحة رقم 50، <https://www.mwatana.org/reports-en/a-tragedy-without-justice>؛ و "بلا مساءلة: حالة حقوق الإنسان للعام 2019"، أكتوبر/ تشرين الأول 2020، منظمة مواطنة لحقوق الإنسان، صفحة رقم 40، <https://mwatana.org/human-rights-in-yemen-in-2020/>.

12 "الحوثيون واستخدام الألغام الأرضية في اليمن"، 6 يونيو 2018، أكليد، <https://acleddata.com/2018/06/06/the-houthis-and-the-use-of-landmines-in-yemen/>.

13 "ورقة غرفة اجتماعات: جائحة الإفلات من العقاب في أرض معذبة ويحث على إنهاء الإفلات من العقاب في نزاع كل أطرافه ملوثي الأيدي، وعلى قيام مجلس الأمن بإحالة الوضع في اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية"، 29 سبتمبر/أيلول 2020، فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن، فقرة رقم 69، <https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/HRBodies/HRCouncil/GEE-Yemen/A-HRC-45-CRP.7-en.pdf>.

14 الحاشية رقم 13، فقرة رقم 124 و125.

15 "صناع الجوع: استخدام التجويع من قبل أطراف النزاع في اليمن" سبتمبر/أيلول 2021، مؤسسة الامتثال للحقوق العالمية ومنظمة مواطنة لحقوق الإنسان، صفحة 279، starvationaccountability-org.stackstaging.com/wp-content/uploads/2021/09/Starvation-Report-2021-August-Ar-.pdf.

16 الحاشية رقم 10، صفحة رقم 80.

12. ارتفع عدد الضحايا من الأطفال بسبب الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة بمقدار ثمانية أضعاف في الفترة من 2018 إلى 2022.¹⁷ وسمحت الهدنة المعلنة في أبريل 2022 للمدنيين بالتحرّك بحرية أكبر، مما زاد من تعرّضهم للألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، وبالتالي تضاعفت أعداد ضحايا الألغام بشكل متزايد في جميع أنحاء اليمن، لتبرز الألغام كسبب رئيسي، على صلة بالنزاع، لوقوع ضحايا من المدنيين بعد الهدنة، وكاشفاً إرثه المميت.¹⁸
13. ومع تحمل جماعة أنصار الله (الحوثيون) المسؤولية عن زراعة الألغام، فإن ذلك لا يعفي الحكومة اليمنية والأطراف الأخرى من التزامها بتطهير المناطق الواقعة تحت سيطرتهم من الألغام. ودون القيام بذلك، فإن الألغام ستظل خطراً يهدد حياة المدنيين سلماً وحرّياً.¹⁹

الفصل الثالث: الانتهاكات المتعلقة بالاحتجاز التعسفي بما في ذلك الاختفاء القسري والتعذيب.

14. ماتزال جميع أطراف النزاع في اليمن تمارس الاحتجاز التعسفي للمدنيين وكذلك الاختفاء القسري والتعذيب كسلوك منتظم تجاه المدنيين بناءً على خلفياتهم السياسية أو لمواقبتهم على أفكارهم الدينية أو لتقييد حقوقهم وحرّياتهم الشخصية أو لشرعته سلطاتهم عبر نشر الذعر.²⁰ وتواتر سلوك احتجاز المدنيين من قبل جميع الأطراف دون مذكرات إيقاف، ويظل المحتجزون فترات طويلة دون توجيه أي تهمة لهم، أو اتخاذ إجراءات قانونية بحقهم. وفي حالات عديدة تمر سنوات دون امتثال المحتجزين أمام المدعي العام أو أي سلطة قضائية، ودون الوصول إلى أي شكل من أشكال المساعدة القانونية.²¹
15. كما عمدت أطراف النزاع في اليمن إلى استخدام سجون سرية أو غير رسمية، بصورة يظهر عليها غياب الرقابة القضائية. شملت أماكن الاحتجاز السرية منازل ومساجد ومعسكرات ومنشآت حكومية وخدمية. وتكررت لدى جميع الأطراف ممارسات الإخفاء القسري، ومنع ذوي المحتجزين من حقهم في معرفة أماكن احتجاز أحبائهم أو معرفة مصيرهم. ويكاد غالبية المحتجزين يتعرضون لفترات متفاوتة للإخفاء القسري. كما تكررت وقائع نقل الضحايا لأماكن احتجاز أخرى ما يزيد من معاناة ذويهم في البحث عنهم. وفي حالات أضطر ذوي الضحايا لدفع مبالغ كبيرة من المال لوسطاء أدعوا إمكانيتهم في إعلام الأسر بأماكن احتجاز أحبائهم أو مساعدتهم في التواصل معهم في أماكن الاحتجاز.²²
16. يواجه المحتجزون ظروف احتجاز سيئة من بينها تقديم طعام رديء والحجز في أماكن لا يوجد فيها تهوية مناسبة والحرمان من التعرض لأشعة الشمس. وخلال فترة انتشار الجائحة (كوفيد-19) لم تراعى أطراف النزاع في اليمن المتطلبات الصحية لضمان صحة وسلامة المحتجزين في أوقات الجائحة.²³
17. كما يتعرض مدنيون في أماكن الاحتجاز للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتشمل الضرب المبرح، والصعق الكهربائي، والركل، والصفع، والحرق، والإيهاام بالغرق، ونزع الأظافر، والحشر في غرف ضيقة، وتقييد اليدين

17 " الأطفال في اليمن يواجهون أعلى مخاطر الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة خلال خمس سنوات على الأقل" 23 مارس 2023، منظمة حماية الطفولة، <https://www.savethechildren.net/news/children-yemen-face-highest-risk-landmines-and-explosive-devices-least-five-years-save-children>

18 " اليمن: المتفجرات من مخلفات الحرب تتسبب في سقوط المزيد من الضحايا المدنيين"، 15 نوفمبر 2022، أخبار الأمم المتحدة، <https://news.un.org/ar/story/2022/11/1115562>

19 الحاشية رقم 15، صفحة 319.

20 الحاشية رقم 7، فقرة رقم 38.

21 "أمهات على أبواب العدالة 4"، 22 يوليو/تموز 2023، رابطة أمهات المختطفين، صفحة رقم 12، <https://cutt.ly/wwakUZgK>.

22 راجع الحاشية رقم 22 و "رقة غرفة الاجتماعات - التقرير الذي يتضمن النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المستقلين بشأن اليمن" 3 سبتمبر/أيلول 2019، فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المستقلين بشأن اليمن،

https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/HRBodies/HRCouncil/GEE-Yemen/A_HRC_42_CRP_1_AR.PDF

23 "اليمن: "كورونا" يهدد حياة محتجزين في عدن"، 2 يوليو/تموز 2020، هيومن رايتس واتش، <https://www.hrw.org/ar/news/2020/07/02/375653>.

وحرمان أشخاص من الرعاية الطبية. وانتهاكات أخرى ذات طابع جنساني كالضرب على الأعضاء التناسلية، والغري القسري، والتهديد بالاعتصاب.²⁴ وفي حالات متكررة، وُثقت وقائع وفاة داخل أماكن الاحتجاز، أو بعد الإفراج بوقت قصير متأثرين بالظروف الصحية السيئة داخل مراكز الاحتجاز، أو بسبب ما تعرضوا له من تعذيب مفضي للموت.²⁵

18. في منتصف مارس 2022، عند حوالي الساعة الرابعة فجراً، قام مسلحين تابعين لجماعة أنصار الله (الحوثيين) باعتقال مدني من منزله واقتياده إلى مركز احتجاز غير رسمي، وظل الضحية مدة خمسة أيام دون علم أسرته عن مكان احتجازه. تعرض الضحية للضرب بأعقاب البنادق، وعصي وكابلات كهربائية، والحرمان من النوم، دون توجيه أي تهمة رسمية إليه، أُفِرَّج عنه في اليوم السادس بعد أن تلقى تهديد بإعدامه وأفراد أسرته إن هو قرر الذهاب إلى محافظة مأرب (وهي أحد المحافظات الواقعة تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً).²⁶

الفصل الرابع: تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية والانتهاكات ذات الصلة

19. تستمر ظاهرة تجنيد الأطفال كنتاج للارتباط الوثيق بين الأسباب الاقتصادية والاجتماعية، ويزيد من اطرادها تفاقم الوضع المعيشي الصعب وقلة الوعي الجمعي.²⁷ واستغلت أطراف النزاع الظروف المعيشية والفقر لتجنيد العديد من الأطفال، إذ انخرط العديد من الأطفال في التجنيد بسبب الظروف المعيشية للأسر والتحديات الاقتصادية التي تواجهها الأسر لتوفير مصدر للدخل.²⁸ وتتواشج عوامل نفسية ومجتمعية ناجمة عن انتساب أحد أفراد الأسرة لجماعة مسلحة لتكون من أهم أسباب التجنيد طواعيةً للأطفال. غير أن تقارير أممية أكدت قيام جماعات مسلحة بالتجنيد القسري للأطفال.²⁹ وأكدت دراسات ميدانية أن نسبة كبيرة من الأطفال تم تجنيدهم قسراً دون موافقة أسرهم.³⁰

20. في منتصف مايو/أيار، 2020 تم تجنيد طفل يبلغ من العمر (16 سنة) في معسكر الخنجر بمديرية خب والشعف، محافظة الجوف، من قبل قوات حرس الحدود التابعة للحكومة المعترف بها دولياً، وفي 20 سبتمبر/أيلول 2021 قُتل الطفل جراء انفجار لغم أرضي.³¹

21. وتحقق تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاع المسلح عن تجنيد ما لا يقل عن 105 طفل (بينهم فتاتين) في 2023. وجندت جماعة أنصار الله (الحوثيون) 77 طفل، والحزام الأمني 12 طفل، وقوات النخبة الشبوانية 10 أطفال، والقوات التابعة للحكومة اليمنية أربعة أطفال، وطفل جنده ألبوية العمالقة، وطفل آخر لم يتم تحديد الطرف المجند له.³²

24 راجع، الحاشية رقم 13، فقرات 415 إلى 423؛ والحاشية رقم 7، صفحة رقم 13؛ والحاشية رقم 10، صفحة رقم 80.

25 راجع، الحاشية رقم 13، فقرة 423؛ الحاشية رقم 7، صفحة رقم 13.

26 الحاشية رقم 22، صفحة رقم 66.

27 "توابيت ملونة: دراسة ميدانية عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح باليمن"، يوليو/تموز 2020، منظمة مواطنة لحقوق الإنسان، صفحة 100، <https://mwatana.org/wp-content/uploads/2021/09/Colored-Coffins-Ar.pdf>.

28 "التقرير السنوي لمؤسسة ضمير للحقوق والحريات 2022"، يناير 2023، منظمة ضمير للحقوق والحريات، https://drive.google.com/drive/folders/1qZo5mf2aESeizUfedofedPyr0w_4vEsm?usp=sharing.

29 "تقرير الأمين العام للأمم المتحدة: الأطفال والنزاع المسلح" 27 أغسطس/آب 2021، موقع وثائق الأمم المتحدة، فقرة رقم 19، <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N21/236/59/PDF/N2123659.pdf?OpenElement>.

30 الحاشية رقم 27، الصفحة رقم 103.

31 الحاشية رقم 10، صفحة رقم 62.

32 "تقرير الأمين العام للأمم المتحدة: الأطفال والنزاع المسلح" 5 يونيو/حزيران 2023، موقع وثائق الأمم المتحدة، فقرة رقم 207، <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N23/144/94/PDF/N2314494.pdf?OpenElement>.

22. وبالإضافة إلى الانخراط المباشر في الأعمال القتالية، أوكلت للأطفال المجندين مهام أخرى كالحراسة، ونقل الإمدادات العسكرية، وجمع المعلومات، بالإضافة إلى استخدامهم في زراعة الألغام وكحمالين وطهاة.³³ ووثقت منظمات محلية تجنيد جماعة أنصار الله (الحوثيون) لفتيات دون سن 18 واستخدامهن في أعمال التفتيش الأمني وتقديم خدمات لوجستية كالطباخة والغسيل للمقاتلين.³⁴
23. وبالرغم من حظر القانون الدولي الإنساني تجنيد الأطفال واستخدامهم، ما قد يرقى لجريمة حرب. فإن الأطراف اليمنية لم تُظهر التزاماً حقيقياً بوقف هذه الممارسات.³⁵ ومما يفاقم من خطورة تجنيد الأطفال، وقوعهم عرضة لانتهاكات مثل القتل والتشويه والتسرب من التعليم وانتهاكات أخرى ذات طابع جنساني.³⁶

الفصل الخامس: التعليم

24. يكتسب التعليم في اليمن أهمية خاصة كونه بلد فتي للغاية يشكل فيه الأطفال دون الرابعة عشر ما يقارب من نصف السكان أو ينقص عن ذلك قليلاً.³⁷ وبالإضافة لما كانت تعانيه المنظومة التعليمية من تحديات حقيقية في السابق، كان للتعليم نصيباً كبيراً من الأثر المدمر للنزاع المسلح. إذ نتج عنه تسرب ما لا يقل عن مليوني طفل بسبب الفقر والنزاع، ونقص الفرص التعليمية، ما جعل من 8.1 مليون طفل بحاجة إلى دعم تعليمي طارئ. وكانت أطراف النزاع دمّرت مرفقاً واحداً على الأقل من بين كل أربعة مرفاق تعليمية في عموم البلاد أو أضرت به أو استخدمته لأغراض غير تعليمية.
25. ولا تقتصر تلك الآثار بهذه الصور المباشرة، فبالنظر إلى أهمية التعليم كرافعة لجهود التعافي بعد النزاع، فإن هذه السنوات المفقودة من حياة الطلاب التعليمية ستزرع بذور الصراع والتخلف لدى الأجيال القادمة وسترافق عواقبها أجيالاً من الطلاب لأزمان بعيدة.³⁸
26. وفي الوقت الذي تسبب فيه النزاع المسلح بنزوح ما يزيد عن 4 ملايين شخص إلى أكثر من 1,500 مخيم عشوائي، فرضت أطراف النزاع قيود شديدة على وصول المساعدات الإنسانية إلى النازحين بما في ذلك خدمات التعليم الأساسي. ويعاني أكثر من 523,000 طفل نازح من صعوبة في الحصول على التعليم بسبب عدم وجود مساحة كافية في الفصول الدراسية الحالية، أو لتضرر المدارس من الهجمات العسكرية، أو استخدامها من قبل أطراف النزاع، أو استيطانها من قبل عائلات نازحة.³⁹
27. كما أن انقطاع المرتبات منذ 2016 كان له أثراً بالغاً على ثلثي المعلمين والمعلمات (حوالي 172,000)، بصورة أجبرت البعض في الانقطاع عن التدريس بحثاً عن أنشطة أخرى مدرة للدخل، أو أن يستمروا في مهنة التدريس بالرغم من انقطاع مرتباتهم الشهرية أو حصولهم عليها بشكل غير منتظم.⁴⁰
28. وخلال الفترة من 2020 وحتى 2022، اعتدت أطراف النزاع في اليمن أو استخدمت ما لا يقل عن 296 مدرسة، تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيون) المسؤولية عن 259 واقعة منها، تنوعت بين الاستخدام والتفجير والهجمات البرية والهجمات بالطائرات

³³ "مقبرة الغطرسية: تقرير اليمن السنوي 2021، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية،

<https://sanaacenter.org/ar/publications-all/the-yemen-review-ar/17532> .

³⁴ الحاشية رقم 10، صفحة رقم 60.

³⁵ جو بيكر، "الحوثيون يتعهدون بإنهاء الانتهاكات بحق الأطفال في اليمن"، 20 أبريل-نيسان، منظمة هيومن رايتس ووتش،

<https://www.hrw.org/ar/news/2022/04/20/houthis-commit-end-violations-against-children-yemen>.

³⁶ الحاشية رقم 29، صفحة 106.

³⁷ "عندما يتعرقل التعليم"، يوليو/ تموز، المنظمة الأممية للطفولة (يونيسف)، <https://shorturl.at/CDJU7>.

³⁸ "اليمن: النزاع يحرم ملايين الأطفال من التعليم اللائق"، 13 أكتوبر 2022، اللجنة الدولية للصليب الأحمر،

<https://shorturl.at/fpACI> .

³⁹ الحاشية رقم 41.

⁴⁰ "برنامج التعليم"، المنظمة الأممية للطفولة (يونيسف)، <https://shorturl.at/V0147> .

المسيرة. وتحمل القوات التابعة للحكومة اليمنية المسؤولية عما لا يقل عن 16 واقعة اعتداء أو استخدام لمدارس ومنشآت تعليمية. بينما تتحمل تشكيلات تابعة للمجلس الانتقالي المسؤولية عن 8 وقائع، وتحمل القوات المشتركة في الساحل الغربي المسؤولية عن أربع وقائع وكما يتحمل التحالف بقيادة السعودية والإمارات المسؤولية عن ثلاث وقائع على الأقل.⁴¹

29. واستخدمت جماعات مسلحة، وعلى نحو خاص جماعة أنصار الله (الحوثيون)، المؤسسات التعليمية، لأغراض أيديولوجية وعقائدية. وأجبرت الجماعة عدة مدارس على ترديد شعارات الجماعة في طابور الصباح. كما فرضت تغييرات على المناهج الدراسية، بصورة تخدم أفكارها الدينية وتساعد الجماعة في التعبئة القتالية وتجنيد الأطفال. وطالت التغييرات أيضاً، إزالة المقررات المدرسية التي تعزز الحياة المدنية والمجتمع المدني ومشاركة المرأة.⁴² وتمادت الجماعة في التحشيد الممنهج لتدشين ما يُسمى بالمخيمات الصيفية وهي وسيلة أخرى لغرس الأفكار الجهادية والطائفية.⁴³ وفرضت الجماعة رسوم مالية على الطلاب في المدارس الحكومية أدعت أنها طوعية، تبين فيما بعد أنها إلزامية وقد يتعرض الطلاب للطرد في حال عدم مقدرة أسرهم على سدادها.⁴⁴

30. ومع بقاء مليوني طفل في اليمن خارج المنظومة التعليمية، تظل مخاوف تعرض الفتيات والفتيان المتسربين من التعليم للزواج المبكر والعنف الأسري، والتجنيد في صفوف الجماعات المسلحة، وهي مخاوف بالغة الخطورة وقرينة الاحتمال.

الفصل السابع: الصحافة وحرية التعبير

31. في الوقت الذي تمر به اليمن بأزمة إنسانية، تتعرض الصحافة والصحفيين لشتى أنواع الانتهاكات، بغية اسكاتهما ومنعها من نقل معاناة المدنيين. لتصبح اليمن واحدة من أكثر البيئات عداءً للصحافة وحرية التعبير.⁴⁵ وقامت مختلف أطراف النزاع في اليمن بانتهاك وتقييد الحريات الصحفية وحرية التعبير وأصبحت سمة لصيقة بأطراف النزاع.⁴⁶

32. في مساء الخميس 24 أغسطس 2023، اعتدت مجموعة مسلحة، مكونة من خمسة أشخاص، تابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيون) على الصحفي مجلي الصمدي أمام منزله في صنعاء على خلفية كتاباته للمطالبة بصرف مرتبات القطاع العام.

41 راجع الحاشية رقم 10؛ والحاشية رقم 10، صفحة رقم 88؛ و "مأساة بلا عدالة: حالة حقوق الإنسان لعام 2020"، 29 سبتمبر/أيلول 2021، منظمة مواطنة لحقوق الإنسان، صفحة رقم 91، <https://shorturl.at/bqDM5>.

42 "التغييرات على المناهج الدراسية في مناطق سيطرة الحوثيين"، 25 فبراير 2022، منصة صدق اليمنية، <https://shorturl.at/gkoMW>؛ و "تغييرات في المناهج الدراسية لصنع جهادي الغد"، 13 نوفمبر 2021، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، <https://shorturl.at/ryCL1>؛ والحاشية رقم 29.

43 "مناهج وأنشطة المخيمات الصيفية في مناطق سيطرة الحوثيين"، ديسمبر 2022، منصة صدق اليمنية، <https://drive.google.com/file/d/1bb7LpXMT41JAq7RYnjNPxf1UZEjEY3ol/view>.

44 "سوم المساهمة المجتمعية التي يدفعها طلاب المدارس ليست طوعية كما ادعى الحوثيون"، 3 سبتمبر 2022، منصة صدق اليمنية، <https://sidqyem.com/?s=317>.

45 "الصحفيون تحت الهجوم من جميع الجهات"، 06 آب/أغسطس 2020، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، <https://www.ohchr.org/ar/2020/08/yemen-journalists-under-attack-all-quarters-says-bachelet>؛ "لا حرية بدون حرية الصحافة"، 26 يونيو 2023، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، <https://sanaacenter.org/ar/the-yemen-review/may-2023/20444>.

46 "يجب على الحكومة وقف الملاحقة القضائية للصحفيين والكف عن مضايقتهم"، 18-08-2022، منظمة العفو الدولية، <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/08/yemen-government-must-stop-prosecution-and-harassment-of-journalists/>؛ "لا حرية بدون حرية الصحافة"، 26 يونيو 2023، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، <https://sanaacenter.org/ar/the-yemen-review/may-2023/20444>؛ "على الحوثيين وضع حد لمقاضاة الصحفيين وقمع وسائل الإعلام"، 20 ديسمبر/كانون الأول 2022، منظمة العفو الدولية، <https://www.amnesty.org/es/documents/mde31/6189/2022/>.

وسبق للجماعة أن أقفلت محطة (صوت اليمن) الراديوية المملوكة للصمدي في 11 يوليو 2022 وصادرت أجهزة البث الخاصة بها.⁴⁷

33. وفي الوقت الذي تشاركت فيه جميع أطراف النزاع في استهداف الصحافة وحرية التعبير، قامت الأطراف بإنشاء منصات صحفية ومحطات تلفزيونية ورايوية تروج لأجندة الجماعات السياسية والإيديولوجية كإعلام حربي تعمل على تبرير انتهاكاتها وأساليبها العسكرية. وأصبح الفضاء الصحافي محصوراً على منصات متحيزة أو مستقطبة أو تابعة لأطراف النزاع. وما تبقى من نزر يسير من الصحافة المستقلة أو الأعمال الصحافية الفردية لصحافيين مستقلين، يبقى تحت وطأة انتهاكات الأطراف وتدابيرهم الأمنية المفرطة، الأمر الذي جعل من الحصول على معلومات مستقلة أمراً بالغ الصعوبة.⁴⁸

الفصل السابع: الأقليات

34. جعل النزاع المسلح من الاختلاف الديني أو العرقي في اليمن سبباً لحياة مليئة بالاضطهاد للأقليات من المدنيين، وذريعة لأطراف النزاع لممارسة الانتهاكات ضدهم. تتعرض الأقليات للكثير من العنف أياً كانت السياقات، إلا أن النزاع جعل تواتر وانماط الانتهاكات تتصاعد بشكل مستمر، ما جعل الأقليات والفئات الضعيفة أمام تهديد حقيقي يستهدف وجودهم في اليمن.⁴⁹

35. تعرضت الأقليات الدينية إلى نصيب وافر من الانتهاكات المتنوعة خلال فترة النزاع. على سبيل المثال، الاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، التعذيب، المحاكمات غير العادلة، الحكم بالإعدام، والترهيب والتهمير القسري والمطاردة المستمرة مما أدى إلى مغادرة عدد كبير منهم هرباً من الاضطهاد القائم على العرق والدين والنوع. وهو الأمر الذي ترفضه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن ضمنها اليمن.⁵⁰

36. قامت جماعة أنصار الله الحوثيون في 25 أيار/ مايو، باقتحام اجتماع للمهائين واحتجزت تعسفاً 17 منهم، من بينهم 5 نساء واقتادتهم إلى مكان مجهول بعد مصادرة هواتفهم وحواسيبهم المحمولة. لحق ذلك خطاب تحريض وكرهية من المفتي العام لجماعة أنصار الله (الحوثيون) حرض فيها على المهائين ووصفهم بالخونة والمرتدين.⁵¹

الفصل الثامن: استخدام التجويع كسلاح حرب

37. يعاني اليمن تاريخياً من انعدام الأمن الغذائي، ويواجه اليمن مستويات متزايدة من النقص الحاد في الغذاء كل عام تقريباً منذ بدء النزاع في عام 2014، لتواجه أزمة إنسانية وصفت بأنها الأسوء. تجاوزت عدد الوفيات المرتبطة بالنزاع في اليمن 377 ألف حالة معظمهم عن أسباب غير مباشرة، بما في ذلك تقييد الوصول إلى الغذاء والماء والرعاية الصحية غير الملائمة.⁵²

47 " نقابة الصحفيين تدين الاعتداء على الزميل الصمدي وتشعر بالقلق على سلامته"، 25 أغسطس 2023، نقابة الصحفيين اليمنيين، حصلت هيومن رايتس أجنده على نسخة من البيان على البريد الإلكتروني.

48 "في مؤشر جديد... اليمن عدو للصحافة"، 6 مايو/ أيار 2023، أندبندنت عربي، <https://2u.pw/Hu2BdhG>.

49 "حماية الأقليات بات ضرورة ملحة في اليمن"، يونيو/حزيران 2021، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، <https://sanaacenter.org/ar/publications-all/the-yemen-review-ar/14619>

50 "خبراء من الأمم المتحدة يطالبون بالإفراج عن البهائيين المختفين"، 19 حزيران/يونيو 2023، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، <https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2023/06/yemen-un-experts-call-release-disappeared-bahais>؛

"الحوثيون يخفون بهائيين قسراً: القوات الحوثية تقتحم لقاء مجتمعي"، الأول من يونيو/حزيران، منظمة هيومن رايتس وتشف <https://www.hrw.org/ar/news/2023/06/01/yemen-houthis-forcibly-disappear-bahais>

51 الحاشية رقم 63؛ و"بيان الجامعة البهائية الدولية"، 26 مايو/ أيار 2023، https://www.bic.org/sites/default/files/pdf/arabic_translation_yemen_25_may_updated.pdf

52 "مكتب الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة يقدّر عدد قتلى الحرب في اليمن بـ 233 ألف قتيل" 1 ديسمبر/كانون الأول 2020، موقع أخبار الأمم المتحدة، <https://news.un.org/en/story/2020/12/1078972> . "Yemen - Conflict and impact on"

- ويحلول هذا العام، يواجهه 2.2 مليون طفل خطر الموت جوعاً في حال عدم تلقيهم خدمات التغذية العلاجية المنقذة للأرواح. خلافاً إلى أن 17.3 مليون شخص بحاجة لمساعدة غذائية طارئة. لم تكن هذه الأرقام المفزعة للوفيات الناجمة عن الجوع نتيجة لكارثة طبيعية، ولكنها نتيجة متعمدة لسلوك من صنع الإنسان تشارك فيه جميع أطراف النزاع في اليمن.⁵³
38. قامت أطراف النزاع في اليمن وبشكل خاص التحالف بقيادة السعودية والإمارات وجماعة أنصار الله (الحوثيين) باستهداف الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء المدنيين، وأشكال أخرى من الأساليب العسكرية بشكل متكرر ويظهر فيه القصدية ما حد من وصول المدنيين لمصادر الغذاء والماء وأضر بأمنهم الغذائي والمائي.⁵⁴
39. في يوم الخميس الموافق 22 مارس/ آذار، 2018 أسقطت طائرة تابعة للتحالف بقيادة السعودية والإمارات قنبلة واحدة على الأقل على مرفق مشروع مياه النشور، وهو مشروع مياه تم تمويله من قبل اليونيسف لتلبية احتياجات 10500 فرد من مديرتي الصفراء وسحار بمحافظة صعدة. أدت الرهجة إلى تدمير مضخة المياه وغرفة الحراسة في المرفق. وبعد شهر واحد من إعادة الترميم، ألقت طائرة تابعة للتحالف أربع قنابل على المشروع، مما أدى إلى تدمير إحدى مضخات المياه وأحد آبار المرفق والحقاق أضرار بشبكة توزيع المياه والألواح الشمسية. وفي 5 أكتوبر/ تشرين الأول، 2019 حوالي الساعة 5:30 مساءً، ألقت طائرة تابعة للتحالف قنبلة سقطت على بعد 100-150 متراً تقريباً من موقع المشروع.⁵⁵
40. وبالإضافة للهجمات المباشرة على الأعيان التي لا غنى عنها للبقاء، ساهمت الإجراءات والتدابير التي تقوم بها جميع أطراف النزاع بتبردي الوضع الاقتصادي والإنساني في اليمن، بما في ذلك القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية والغذاء والدواء وإمدادات الوقود، وانقطاع المرتبات، وكذلك تدهور أسعار العملة وفرض إتاوات على القطاع التجاري ومضاعفة المبالغ المدفوعة كضرائب وجمارك على السلع.⁵⁶

الفصل التاسع: الصحة

41. يعتبر اليمن من البلدان الأكثر فقراً بالنظر للبنية التحتية الطبية، حيث أن عدد المنشآت الطبية يعتبر ضئيل جداً مقارنة بعدد السكان. وبالتالي فإن الانتهاكات التي تطال المستشفيات والطواقم الطبية لا يقتصر ضررها المباشر عن الانتهاك، إنما تتعدى ذلك إلى تعطيل أو تقييد القدرة الاستيعابية لتلك المرافق. ما يتسبب بحرمان أعداد كبيرة من المدنيين في الحصول على الخدمات والرعاية الصحية، في وقت يتزايد الاحتياج للرعاية الطبية في ظل النزاع.⁵⁷
42. في يوم الجمعة، 5 مارس/ آذار، 2021، قرابة الساعة 2:30. بعد الظهر، تعرض مبنى العمليات في مستشفى الثورة العام، في حي الثورة، منطقة الشماسي، مديرية صالة- محافظة تعز، لمقذوف بري أطلقتها جماعة أنصار الله (الحوثيين)،

civilians" November 24, 2021, European Commission's Directorate-General for European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations, <https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-conflict-and-impact-civilians-dg-echo-un-organisations-media-echo-daily-flash-24> .

53 "حالة الطوارئ في اليمن" برنامج الغذاء العالمي، <https://www.wfp.org/emergencies/yemen-emergency> .

54 راجع، "اليمن: حصار التحالف يُعرض المدنيين للخطر" 7 ديسمبر/كانون الأول 2017، هيومن رايتس وواتش، <https://www.hrw.org/ar/news/2017/12/07/yemen-coalition-blockade-imperils-civilians> ؛ والحاشية 13 .

55 الحاشية رقم 13، صفحة 163.

56 الحاشية رقم 12، فقرة رقم 57.

57 راجع "تعرضت المستشفيات في اليمن للهجوم ، مما أدى إلى تعطيل الرعاية الصحية لآلاف المدنيين المستضعفين" 10 فبراير/شباط 2020، موقع أخبار الأمم المتحدة، <https://news.un.org/en/story/2020/02/1057101> ؛ راجع "المراقب الطبية الإنسانية تتعرض للهجوم العشوائي في مدينة تعز"، 20 مارس/أذار 2020، أطباء بلا حدود ، <https://2u.pw/PXIMBKX> ؛ راجع " حالة الطوارئ في اليمن"، برنامج الأغذية العالمي، https://ar.wfp.org/emergencies/yemen-emergency?_ga=2.173066849.370782848.1692254800-154429156.1692254800 .

ارتطم المقذوف بجدار البوابة، مما أدى إلى إصابة طفلين ووالدهم، وذلك أثناء تواجدهم في المستشفى لزيارة أحد المرضى، وكذلك أصيب حارس المبنى.⁵⁸

43. وثقت جماعات حقوقية 95 انتهاكاً طال مستشفيات وطواقم طبية. تتحمل جماعة أنصار الله الحوثيون المسؤولية عن 41 انتهاك والحكومة المعترف بها دولياً 37 انتهاك، والمجلس الانتقالي 13 انتهاك بينما يتحمل التحالف بقيادة السعودية والإمارات انتهاكين اثنين⁵⁹.

الفصل العاشر: المنظومة العدلية

44. بعد سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) على العاصمة صنعاء بالقوة في سبتمبر 2014 وانتقال الرئيس هادي إلى عدن وإعلانها عاصمة مؤقتة في مارس 2015، بدأ انقسام تدريجي لمؤسسات الدولة بين الحكومة المعترف بها دولياً وجماعة أنصار الله (الحوثيين) حتى أصبح لكل منهما هيكلًا مكتملاً لمؤسسات الدولة، مطابقاً وموازياً للآخر. شمل ذلك مجلسي (قضاء أعلى) أحدهما تابع للحكومة المعترف بها دولياً وآخر لسلطة الأمر الواقع في صنعاء. وأصبحت بذلك التعيينات في السلك القضائي وعمل المحاكم وإدارة المنظومة العدلية متأثرة إلى حد كبير بأجندة الأطراف السياسية والأمنية، ضدًا على استقلالية القضاء.⁶⁰

45. على سبيل المثال، أصبحت المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء، وهي محكمة ابتدائية أسست بناءً على قرار جمهوري عام 1999 ولم ترد ضمن الدستور اليمني، أداة للقمع وترهيب المعارضين السياسيين. شملت الأحكام الصادرة عنها عقوبات اعدام ومصادرة أملاك بهم تتعلق بالتعاون مع العدو وخيانة الوطن، وحرمت المحكمة المتهمين بشكل منتظم من الحقوق الأساسية في الحصول على محاكمة عادلة.⁶¹

46. في 18 سبتمبر 2021 نفذت سلطات جماعة أنصار الله (الحوثيين) إعداماً بحق تسعة أشخاص بينهم طفل، بتهمة التجسس ونقل معلومات حساسة إلى التحالف.⁶²

47. وبالرغم من خمول نشاط المنظومة العدلية نظراً للاضطراب العام في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية، هناك تدخلات سياسية مستمرة تبدو كمحاكاة للإجراءات المسيسة للمحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء.⁶³

48. ولا يبدو إطلاقاً أن المنظومة العدلية في اليمن قادرة على النظر في الجرائم الدولية المتعلقة بالنزاع. بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، لما تعانيه من أوجه قصور عميقة الجذور. ما يجعلها غير قادرة على ضمان المساءلة الفعالة وفقاً لمعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان المعترف بها، لافتقارها الاستقلالية والقوانين والقدرات ذات الصلة، بالإضافة لعدم وجود ولاية لها على المتورطين في تلك الجرائم من غير اليمنيين. الأمر ذاته ولأسباب متعددة ينطبق بدرجات متقاربة على المنظومة العدلية في البلدان الفاعلة والمشاركة في النزاع في اليمن كالسعودية وإيران والإمارات.⁶⁴

⁵⁸الحاشية رقم 10، صفحة رقم 97.

⁵⁹ " بلا مساءلة: حالة حقوق الإنسان في اليمن للعام 2019"، أكتوبر- تشرين الأول 2020، مواطنة لحقوق الإنسان، صفحة رقم 70، <https://2u.pw/XiRyQjK> ؛ " مأساة بلا عدالة: حالة حقوق الإنسان في اليمن للعام 2020"، سبتمبر- أيلول 2021، منظمة مواطنة لحقوق الإنسان، صفحة 99، <https://2u.pw/5xIhPS7> ؛ الحاشية رقم 10، صفحة 95.

⁶⁰ الحاشية رقم 12، فقرة رقم 339.

⁶¹ الحاشية رقم 12، فقرات رقم 341 إلى 346.

⁶² "إعدام الحوثيين 9 أشخاص بينهم قاصر يهز اليمن" 18 سبتمبر 2021، انديبننت عربي، إعدام الحوثيين 9 أشخاص بينهم قاصر يهز اليمن | انديبننت عربية (independentarabia.com).

⁶³ الحاشية رقم 12، فقرة رقم 347.

⁶⁴ "الكفاح من أجل العدالة" عن حالة الإفلات من العقاب وخيارات المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن" 12 يونيو/حزيران 2023، مركز سيزفاير للحقوق المدنية ومواطنة لحقوق الإنسان، [THE-STRUGGLE-FOR-JUSTICE-2.pdf](https://www.ceasefire.org) ([ceasefire.org](https://www.ceasefire.org))

49. وبالرغم من إنشاء الحكومة اليمنية والتحالف وجماعة أنصار الله (الحوثيين) هيئات أدعت أنها تحقق أو تنظر في الانتهاكات المتعلقة بالنزاع المسلح أو جبر ضرر المدنيين المتضررين منها، إلا أن تلك الهيئات لديها أشكال من القصور وعدم الاستقلالية بشكل مفرغ.⁶⁵ وقد أوصى فريق الخبراء البارزين مراراً إلى ضرورة إحالة الحالة في اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية للنظر في الجرائم المتعلقة بالنزاع المسلح.⁶⁶ ولكن، وحتى ذلك الحين، يبقى إنشاء آلية دولية ذات تركيز جنائي للتحقيق في الجرائم المرتكبة في اليمن، أمراً بالغ الأهمية للحيلولة دون فقدان الأدلة و التحضير لمساءلة المتورطين في تلك الجرائم.

65 " العودة إلى الصفر: عن حالة جبر الضرر للمدنيين في اليمن" يونيو 2022، عيادة لونسنتين لحقوق الإنسان بكلية القانون في جامعة ييل ومواطنة لحقوق الإنسان، [returned-to-zero-report-2022-en-1_compressed.pdf \(yale.edu\)](https://www.yale.edu/terrorism-center/returned-to-zero-report-2022-en-1_compressed.pdf).

66 الحاشية رقم 7، فقرة رقم 92.

الباب الثالث: أسئلة مقترحة لطرحها على الحكومة اليمنية:

تفترح المنظمات المقدمة لهذا الاستعراض طرح الأسئلة التالية على الحكومة اليمنية:

- ما هو دور الحكومة اليمنية في العمليات العسكرية التي يقوم بها حلفاءها بما في ذلك التحالف وما هي التدابير التي قامت بها لضمان التزام تلك العمليات بالقوانين الدولية، وما الإجراءات التي قامت بها لمساءلة المتورطين من الأفراد في الانتهاكات الناجمة عن تلك العمليات وجبر ضرر المدنيين المتأثرين منها؟
- ما التدابير التي اتخذتها الحكومة لضمان انهاء ممارسات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب، والافراج عن المحتجزين تعسفاً والكشف عن مصير المختفين قسراً؟
- ما التدابير التي اتخذتها الحكومة لضمان حرية الصحافة وتسهيل وصول الصحفيين إلى المناطق المتضررة؟
- ما هي التدابير التي قامت بها الحكومة حيال ضمان عدم مشاركة الأطفال في النزاع المسلح والحد من تجنيد الأطفال؟
- ما التدابير التي اتخذتها الحكومة للتخفيف من المعاناة الاقتصادية للمدنيين وما الإصلاحات التي اتخذتها لمعالجة مشكلة انقسام العملة الوطنية وانهيار قيمة الريال اليمني؟
- ما هي التدابير التي قامت بها الحكومة لتحسين أوضاع النازحين وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى أماكن النزوح، وما الخطط التي عملت عليها الحكومة لإعادة توطين النازحين؟
- ما التدابير التي اتخذتها الحكومة لتعزيز وحماية الحقوق المتساوية للمرأة، وتحفيز القيادة النسائية، بما في ذلك ضمان تمثيلها في الحقائق الوزارية والمشاورات السياسية ومحادثات السلام؟
- ما الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من انتشار الجائحة وضمان قدرة المدنيين على الوصول للقاح في جميع المناطق اليمنية؟
- ما الخطوات التي اتخذتها الحكومة لصرف مرتبات القطاع العام وتخفيف وطئه التدهور الاقتصادي على المدنيين؟

الباب الرابع: توصيات

توصي المنظمات المقدمة لهذا الاستعراض الحكومة اليمنية بالتالي:

- الامتثال التام لقواعد للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وضمن امتثال التحالف لها في عملياته في اليمن؛ و
- مساءلة المسؤولين من الأفراد عن انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم جبر ضرر كافي وعاجل ومتناسب مع الأضرار للمدنيين؛ و
- الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين تعسفاً وكشف مصير المختفين قسراً؛ و
- المصادقة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والبروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب ومواءمة التشريعات الوطنية بشكل كامل معها؛ و
- اغلاق جميع مراكز الاحتجاز السرية وغير الرسمية وضمن وجود سجلات بجميع أسماء المحتجزين وتواريخ اعتقالهم والتهم الموجهة إليهم تحت اشراف مباشر من النيابة العامة؛ و
- ضمان حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات ووضع حد للمضايقة والترهيب والاضطهاد والاعتقال التعسفي لنشطاء حقوق الإنسان والصحفيين.